

كلمة ونص

من يحمي قرارات خفض الأسعار؟

محمود الصالح

راجت في الآونة الأخيرة «موضة» تخفيض الأسعار «الإجباري» الذي حاولت القرارات التعميرية فرضه على الأسواق، لكن يبدو أن أدوات تنفيذ هذه القرارات ليست قادرة حتى الآن على فرض احترامها على المطلوب منهم تنفيذها، ونقص ذلك الباعه والتجار، لأن حالة العرض والطلب هي التي ما زالت تتحكم في الأسعار. وعلى الرغم من «هزلة» هذه القرارات لجهة عدم تحقيقها مصلحة واضحة للمستهلك لأن الارتفاع المتواتر والجنوني في الأسعار خلال السنوات الماضية لم يكن يأخذ بالحسبان وضع المستهلك، والأكد أن القرارات الأخيرة التي أعلن عنها من تخفيض لأسعار الفروج والبيض والشاورما والفلفل وغيرها، هذا التخفيض لم يكن منطقياً - حتى لو نفذته الباعه - لأن مجال الشاورما بقيت تباع السنديوشة بمبلغ ٥٠٠ ليرة وعندما سألناه: لماذا لا يطبق تسعيرة التموين الجديدة؟ قال: «روحوا اشترتوا من التموين أنا ما توفي معي إلا بسعر ٥٠٠ ليرة». هذا الوضع يظهر حالة ليست صحيحة من استهتار الباعه بالقرارات الرسمية، ونعتقد أن السبب في ذلك تهاون الجهات المعنية في تطبيق هذه القرارات في ضوء منظومة الفساد التي تعانها البعض من مفاصل الرقابة التعميرية، الأمر الأخر أن الباعه لديهم الأساليب الكفيلة بتجميع أي قرار يكون في مصلحة المستهلك من خلال تغيير نوعية البضاعة أو قبل الباعه بالسعر الجديد. حيث «قزم» الباعه حجم سنديوشة الشاورما عندما ياعوها بسعر ٣٠٠ ليرة أو ٤٠٠ ليرة ومن ثم لم تتحقق مصلحة المستهلك نتيجة التقاف الباعه على تلك القرارات. النتيجة أن المواطن يريد من وزارة حماية المستهلك تحقيق هذا شعار قولاً وفعلاً، وعدم رمي الكرة في ملعبه من خلال اتهامه بالتقصير في تقديم الشكوى. لأن من يدفع ٢٠٠ ليرة فرق سنديوشة شاورما أو ٢٥ ليرة فرق كيلو السكر فلن يشتكي لأنه سيدفع آلاف الليرات أجور مواصلات وطوابع وربما محام في حال اشتكى وتحولت الشكوى للقضاء.



توجه حكومي لإنشاء «مساكن» خارج المدن

خميس لـ «الوطن»: معالجة جميع إشكاليات تعويض الأهالي عن محال ساحة جبلة ومحيط القلعة

واجهة طرطوس البحرية.. من جديد

رئيس اللجنة نحو اقتراح حل يرضي الأطراف

طرطوس - الوطن

لحظة وأخرى.. هذا العقار الذي زاره الكثير من المعنيين وشاهدوه بأم أعينهم ومنهم وزير السياحة بشر يازجي الذي زاره منذ عامين ونيف ووعدها بإيجاد حل سريع له وليقية عقارات الواجهة البحرية وما زلنا على الوعد منه ومن مسؤولين آخرين غيره حتى الآن؛ وأضاف شدود: الوضع مزر كما شاهدون ولا يحتمل.. والعيش صعب للغاية وخاصة في فصل الشتاء، حدث تضطر في أغلب الأحيان لوضع أوائل المطبخ بين الأسرة وفي الغرف بسبب رشح المياه وتسربها من الأسقف المهترئة؛ ظروفنا صعبة للغاية وللسنا من ذوي الوظائف.. والغلاء فاحش لا يرحم ولا تمكن القدرة حتى على ترميم ولو بسيط ولا إكساء حتى لأولادنا في ظل هذه الظروف الصعبة!

لقد مضى على تجميد البناء والقيام بأى تعديلات في الأبنية المشادة على واجهة طرطوس نحو الأبرعين عاماً على أمل وضع مخطط تنظيمي جديد وعصري لتلك المنطقة، وبعد الانتظار الطويل من المواطنين وأبنائهم الذين كانوا أطفالاً وبناتوا رجالاً صدر أول مخطط تنظيمي جديد لتلك المنطقة عام ٢٠٠٦، وكان مستحيل التنفيذ بسبب ضخامة مساحة كل عقار يسبح بالبناء عليه ومن ثم حاجة عشرات المالكين للاتفاق فيما بينهم على دمج عقاراتهم قبل أي بناء، ونتيجة اعتراضات السكان أعيد النظر في المخطط العام بعد ذلك حيث تم تخفيض المساحات بعض الشيء لكن من دون أن يلقى الأمر موافقة السكان، ومن ثم استمر الواقع على ما هو عليه فلا أبراج وأبنية جديدة ولا ترميمات ولا أي شيء حتى الآن ما أوصل الواجهة لوضعها الحالي!

منذ أيام تحولنا على امتداد تلك الواجهة والتقطنا عدة صور لها وتوقفنا عند أحد نماذج الأبنية القائمة عليها وتحديد القائمة على العقار ٧٩١٩ الملائق لفندق رويال والتي تشبه بقية الأبنية في ارتفاعها وتزيينها وسقوط الكثير من أجزائها وزيادة أعداد السكان الذين يسكنون فيها رغم الخطر الذي يتهددهم والضيق الذي يخفقهم، يقول صاحب العقار جميل شدود خلال لقائنا: نحن أصحاب العقار رقم ٧٩١٩ نقدم شكوى لمن يهيمه الأمر في بلدنا من خلال صحيفة «الوطن» بخصوص عقارنا القديم والمتصدع والآيل للسقوط بين

عبير محمود - اللاذقية

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس في تصريح خاص لـ «الوطن» معالجة جميع الإشكاليات حول تعويض الأهالي عن محال ساحة جبلة ومحيط القلعة، مبيناً أنه تمت معالجة بعض الأمور، والبعض قيد المعالجة ويتم التعاون مع فريق من أساتذة جامعيين لتدقيق دراسات مشروع القلعة والمحل، مؤكداً أن مول جبلة من أهم الإنجازات في المدينة.

بدوره أوضح وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف لـ «الوطن» أن جولة الحكومة اليوم تأتي لتبني تنفيذ كل المشاريع التنموية في اللاذقية.

وأضاف مخلوف: إن الوفد برئاسة رئيس الحكومة اطلع على تنفيذ جميع المشاريع بدءاً من تأهيل مدرج المطار وصولاً لنجس مسكينة مؤكداً أنه انتهى استشارته وأنه تم إطلاقه بعد توسيعه وتأهيله.

وعن مشروع سوق جبلة القديم بين مخلوف أنه تم الانتهاء من صف البازلت وشبكتي الإطفاء والصرف الصحي مشيراً إلى بذل جهد كبير لإنجاز الساحة الأثرية في السوق بتضافر جهود فنية مع فريق من الجامعة يقوم بتدقيق وتصويب الدراسات، إضافة لتوظيفات المول مع الحفاظ على حقوق كل من كان يشغل محلاً أو يستثمره بأن يحفظ له مكاناً والأ يترك عمله في المشروع، لافتاً إلى أن المشروع في الأصل تنموي واجتماعي وهو بكل المعايير عمل ينبض بمجتمع جبلة ووحدها الإدارية لتصبح قادرة على تقديم الخدمات.

وأكد مخلوف أن تنفيذ مشروع مشفى جبلة يسير وفق البرنامج الزمني المخطط له بدقة وبطريقة جيدة لجهة البناء على الهيكل مشيراً إلى تضافر الجهود لإنجاز الدراسات والتصاميم منوها بأنه يتم التعاقد على الإكساء ليوضع بموضع التنفيذ بأسرع وقت.

وفي الحقبة شبن خميس والوفد الحكومي مشروع المنطقة الحرفية حيث وضع رئيس الوزراء حجر الأساس للبدء بتنفيذ المنطقة.

وخلال شرح تفصيلي عن المنطقة الحرفية أكد مدير فرع المنطقة الساحلية للشركة العامة للدراسات الفنية سراج جديد بدء دراسة المشروع ليمت التنفيذ مطلع العام المقبل. وأضاف جديد أن المشروع يتألف من ١٩٠ مقسماً يتم تشييدها على مساحة ١٠٠ دونم وتضم المنطقة مبنياً إدارية وبنية تحتية ومحطة معالجة وبنياً إلكترونياً.. مشيراً إلى أن التكلفة المقدرة للمشروع مليار و٦٠٠ مليون



ليرة سورية. كما وضع خميس حجر الأساس لمشروع ضاحية النبلاء في قرية بشلاما بمنطقة القرداحة والذي يتألف من ٢٢ برجاً يضم كل برج ١١ طابقاً ويبلغ عدد الشقق ٩٦٠ شقة على مساحة ١١٠ دونمات بكلفة ١٦ مليار ليرة وتنفذه المؤسسة العامة للإنشاءات العسكرية لمصلحة المؤسسة العامة للإسكان.

وفي تصريح لـ «الوطن»، أكد وزير الإسكان حسين عرنوس أنه ستمت المباشرة في تنفيذ ضاحية بشلاما خلال شهر، بعدما وضع رئيس الحكومة حجر الأساس يوم أمس، وأن جميع المخططات والأمر جاهزة للبدء بالتنفيذ بعد أن تم تدليل جميع الصعوبات.

وأشار عرنوس إلى أن المشروع في منطقة واعدة وهو جزء من ضاحية سكنية في القرداحة، مؤكداً أن الأمور تسير وفق الجدول الزمني المخطط لها.

ويقوم خميس على رأس وفد وزاري اليوم بزيارة عمل لتتبع سير إنجاز المشروعات الخدمية والحيوية في اللاذقية.

بدوره بين مدير عام مؤسسة الإسكان سهيل عبد اللطيف لـ «الوطن» أن إنشاء الضواحي السكنية يأتي في إطار توجه عام للسكن المخطط خارج المدن.

وأكد عبد اللطيف أن مدة المشروع لن تتجاوز ٤ سنوات مشيراً إلى أن هذا المشروع يخدم أهالي المنطقة بشكل عام، وعلى هامش وضع حجر أساس مشروع بشلاما وعد

تدشين مشروع

المنطقة الحرفية في الحفة ووضع حجر الأساس لمشروع ضاحية النبلاء

عرنوس لـ «الوطن»:

المباشرة في تنفيذ ضاحية بشلاما خلال شهر

مخلوف: حفظ حقوق

كل من كان يشغل محلاً أو يستثمره

مطحنة الكسوة تسبب رائحة حموضة

وطعم عفونة في خبز درعا

كثرت الشكاوى في اليومين الماضيين على سوء رغيف الخبز المنتج في مخبز درعا الأول الموجود في مدينة درعا، وأوضح عدد من المواطنين لـ «الوطن» أن هناك رائحة عفونة وحموضة ظاهرة جداً في الخبز وهي لا تحتمل وغير مستساغة للأكل أبداً، وأشاروا إلى أنهم ألتفوا الربطات التي اشتروها لأنها غير قابلة للاستهلاك، ومسائلين عن سبب هذا السوء غير المعتاد في إنتاج الرغيف مطالبين الجهات المعنية بالوقوف على ما يحدث ومعالجة المشكلة التي أثاربت انتعاض الأهالي بأسرع وقت ممكن.

مدير فرع المخازين بدرعا محمد القران بين لـ «الوطن» أنه وردت مخبز درعا الأول سيارة دقيق من مطحنة الكسوة بريف دمشق وأثناء فتحها لم يتضح أنها مصابة، لكن المشكلة ظهرت عند بدء استخدام الدقيق يوم الجمعة الماضي، حيث تبين أن الشحنة خضعت للتتعقيم قبل توريدها وأن رائحة التعقيم فحاده، كما تبين وجود كتل في الطحين ناتجة عن رطوبة التعقيم وهي التي تؤدي لظهور الرائحة والطعم في الخبز، وفي محاولة

لتلافي المشكلة أو التخفيف منها تم خلط كيس في كل عجة من هذا الدقيق مع كبسين من مطاحن أخرى إلا أن الرائحة والطعم بقيت ولو بشكل أخف.

وأكد القران أنه تم إبلاغ محافظة درعا بالمشكلة فوجهت المخبز على الفور بعدم الاستمرار باستخدام الكمية المتبقية من الشحنة والبالغة ١٨٠ كيساً زنة ٥٠ كيلو غرام الواحد، وعجن نوعيات أخرى من الدقيق الموجود في المخبز من إنتاج مطاحن الغزلانية وتشرين والبرموك لحين اتخاذ الإجراءات اللازمة حيال كمية الدقيق المتبقية التي فيها مشكلة.

وبين مصادر مطحنة لـ «الوطن» أنه لا يجوز استلام مخبز درعا الدقيق مباشرة من مطاحن دمشق بل ينبغي أن تمر عبر مطحنة البرموك التي لديها مخبر حديث يفترض أن يتم فيه فحص الدقيق وبيان مدى صلاحيته ومطابقته للمواصفات والاستهلاك ومن ثم القيام بتوزيعه من قبلها، وحول المشكلة أتفة الذكر ذكرت المصادر أن سببها سوء توزيع الدقيق المنتج في مطحنة الكسوة على قاعدة الأقدم بالأحدث، وفي حال

إفرد أوجاع «الطبقة الوسطى» على الورق.. ويقترح الاستفادة من دروس الحرب والاستثمار في التعليم

إعداد كفاءة علمية واحدة تكلف مليون دولار وعشرين سنة

الوطن

سلط مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» الضوء على واقع الطبقة الوسطى في سورية، عبر دراسة حديثة مفصلة أعدها الباحث الأكاديمي الدكتور كريم أبو حلاوة بعنوان «الوضع الراهن للطبقة الوسطى في سورية».

تطرقت الدراسة إلى التحديات المؤسساتية للطبقة الوسطى، مشيرة إلى المحاولات الجادة لإجراء الإصلاح المؤسساتي الحاضن لعملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وترى أن المحاولات استمرت بالتناوب، وأدت إلى أن تواضع نتائجهما، إلى جانب مقاومة عملية التحديث من جانب بعض الجهات المنفذة بسبب تعارض المصالح أو الفساد، فقد واجهت عملية إصلاح البنية المؤسساتية أربعة تحديات رئيسة، يتغلغل الأول، بالتحدي القانوني المتمثل في تواضع تأثير التشريعات المستحدثة في التشريعات القائمة ومدى تطبيقها في المؤسسات القائمة.

أما التحدي الثاني فيتعلق بالجانب المؤسسي المتمثل في تواضع مستوى المرونة والقدرة على استيعاب تعديلات نوعية في وظائف المؤسسات القائمة. أما الثالث، فهو التحدي المتعلق بالموارد البشرية والمتمثل في عدم قابلية برامج بناء القدرات اللازمة لحصول

الثقله الإصلاحية التي تنتج تبني أنساق الممارسة المؤسسية التي قوامها المساءلة الجادة والشفافية الدقيقة. أخيراً، التحدي التقني المتمثل في ضعف نظم المعلومات والاتصالات المنسقة لمؤسسات الدولة.

أشارت الدراسة أيضاً إلى أنه لم يتسن للقطاع العام السير بخطا ثابتة نحو إعادة الهيكلة، بغية أن يؤدي إلى أداء أكثر كفاءة وفق أولويات الإصلاح الإداري والتنظيمي لجميع مؤسسات الخدمة المدنية، من أجل خلق ثقافة الشفافية والمساءلة. لكن بالمقابل وتنتيجة نهائية، حصل تحسن في بعض جوانب أداء المؤسسات العامة.

تؤكد الدراسة أن الوصول إلى قدرات بشرية منافسة، لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفير تعليم متميز ذي مخرجات نوعية، فلابد من وضع الاستمرار في التعليم على رأس سلم الأولويات الوطنية. إذ يشكل الإنفاق على التعليم الأساسي والعالي، انخفاً في المستقبل وهو يفوق بأهميته الاندثار المباشر، فيمقدار ما تخصص موارد مالية وافية للتدريب والتأهيل ولتعليم الموارد البشرية، وتستمر في تنمية الراسمال البشري وتجويد النوعية، بمقدار ما نملك رؤية تنموية تبحث عن الجدوى الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في تعظيم طاقات البشر وحسن الاستفادة من إمكانياتهم رهناً ومستقبلاً.

وترى الدراسة أن تحويل الاستثمار في التعليم إلى خيار سياساتي يتجاوز مسائل نشر التعليم وتوسيع قاعدته، صوب التركيز على نوعيته وارتباطه باحتياجات ومستجدات سوق العمل، كي يسهم في رفع الإنتاجية، وتعظيم العائد من التعليم، بوصفه أحد محركات النمو الاقتصادي المستدام وأحد أهم أهدافه في آن معاً، وبذا تستعيد الطبقة الوسطى السورية الكثير من مزايا قوتها وألقها، فهي تمتلك القسم الأعظم من الكفاءات المتعلمة والمدرّبة والقادرة على ترسيخ مكانة المعرفة في المجتمع وتحويلها إلى أحد أهم عوامل الحراك الاجتماعي الصاعد.

كما تقترح الدراسة الاستفادة من الفرص المصاحبة للأزمات، فالدروس المستفادة من الأزمة والحرب على سورية عديدة وعميقة وقد دفعنا فيها أثماناً باهظة، وقد غيرت إلى هذا الحد أو ذاك فهمنا ومداركنا، وأجبرتنا على إعادة النظر نقدياً في العديد من القضايا وعلى رأسها أهمية التماسك الاجتماعي الذي تلعب الطبقة الوسطى دوراً أساسياً فيه.

وأشارت الدراسة إلى ما تواجهه شرائح واسعة من الطبقة الوسطى في سورية من قلق الهبوط في الطبقة الفقيرة، بسبب ما أصاب مصادر دخلها من مخاطر وأضرار تمثلت في خروج آلاف الورش والشركات والمعامل من العمل، وصولاً إلى القتل والخطف، إلى دفع

الجزية والضرائب الباهظة في أماكن سيطرة الحركات الإرهابية المسلحة، هذا فضلاً عن قلق الخوف على أبنائنا الذي دفع للعديد منهم إلى الهجرة واللجوء والنزوح، أو الانتقال إلى المناطق الأكثر أمناً التي تقع تحت سيطرة الدولة، وتبين المعطيات المتوافرة أن أغلبية موجات اللجوء والهجرة إلى أوروبا بشكل خاص كانت من فئة الشباب الخريجين والحاصلين على تعليم جامعي عال ومن ذوي الكفاءات، هذا ما ينطبق على الشباب الذين هاجروا من المناطق الأمتة نسبياً، الأمر الذي شكّل تزيفاً شديداً وتنموياً حاداً، ذلك لأن أعداد كفاءة علمية واحدة يحتاج إلى مليون دولار ونحو ٢٠ سنة، هذا إلى جانب ما يتلوه عليه ملف اللجوء من معاناة إنسانية وتجارة ومافيات وأجندات سياسية سوقتها وروجت لها البلدان الأوروبية المستفيدة.

وختمت الدراسة: إن الطبقة الوسطى السورية على اختلاف شرائحها وفئاتها ونظراً لما تملكه من امتيازات بشرية ومادية وتعليمية تبقى المرشح الأبرز في النقاط الفرض اللازمة للتهديدات، أي المشاركة بفاعلية في عملية إعادة البناء والإعمار، وبيبقى دورها الأهم، الذي يشكل رهاناً تنموياً مطلوباً، هو المتصل ببناء قدرات الإنسان السوري لأنه سيكون خيارنا الأنجح في صياغة المستقبل.